

السؤال الموجه لسعادة وزير شئون مجلس
الوزراء من العضو السيد عبدالرحمن محمد
جمشير بشأن بيان الإنجازات المحددة التي
حققتها الحكومة الموقرة خلال العام المنصرم
في مجال تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها
ترصين سيادة القانون وعدالة التطبيق وتعزيز
مسيرة العمل الديموقراطي كما حواه برنامج
الحكومة الذي قدم إلى المجلس الوطني
في ٢٨/١٢/٢٠٠٢ م ، ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: 88 - 1 - 2003
التاريخ: 4 نوفمبر 2003م

**صاحب السعادة عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد عبد الرحمن محمد
جمشير النائب الأول لرئيس المجلس و الموجه إلى صاحب السعادة السيد محمد
بن إبراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى



الرقم: 89 - 1 - 2003

التاريخ: 4 نوفمبر 2003م

صاحب السعادة السيد محمد بن إبراهيم المطوع الموقر

وزير شؤون مجلس الوزراء

تحية طيبة و بعد،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد عبد الرحمن محمد جمشير النائب الأول لرئيس المجلس، بـرجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

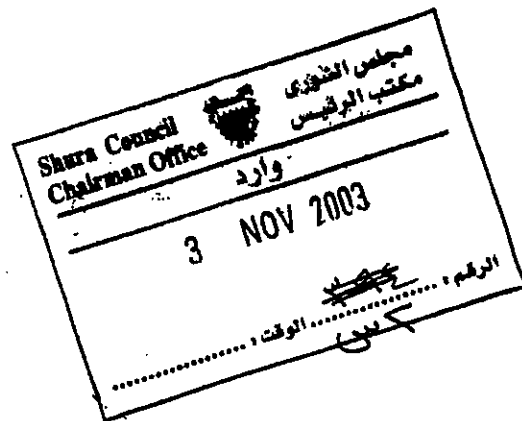
صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى الموقر

تحية طيبة وبعد ،

عملاً بأحكام المادة ١٢٦ و ١٢٧ من المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى يسعدني أن أتقدم بالسؤال التالي :-
سؤال موجه إلى سعادة وزير شؤون مجلس الوزراء المحترم
احتوى برنامج الحكومة الذي قدم إلى المجلس الوطني في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ على تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها ترصين سيادة القانون وعدالة التطبيق وتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي.....

هل لسعادة الوزير أن يبين الإنجازات المحددة التي حققتها الحكومة الموقرة خلال العام المنصرم في هذا المجال .

عبدالرحمن جمشير
م ٢٠٠٣/١١/٣





الرقم : 743 /وم ش ن/ 2003

التاريخ : 19 نوفمبر 2003م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى السيد

عبد الرحمن محمد جمشير .

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم (89 - 1 - 2003) المؤرخ 4 نوفمبر 2003 م بشأن
السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس المجلس إلى صاحب السعادة وزير
شئون مجلس الوزراء بشأن الإنجازات التي حققتها الحكومة في مجال سيادة القانون
وعدالة التطبيق وتعزيز مسيرة العمل الوطني .

يسرني أن أرفق لسعادتك إجابة سعادته على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه
مناسبا في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،
أحدكم

عبد العزيز بن محمد الفاضل

وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
23 NOV 2003	
الرقم : الوقت :	

نسخة إلى :

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.



الرقم: ع / ٢٠٠٣ / م
التاريخ: ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ م


صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم (٢٠٠٣-١-٨٩) المؤرخ ٢٠٠٣/١١/٤ م
بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير النائب
الأول لرئيس المجلس .

يسرني أن أرفق لسعادتك بطيه مذكرة بالإجابة على سؤال سعادة العضو
المذكور .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق التحية والاحترام .


محمد بن ابراهيم المطوع
وزير شؤون مجلس الوزراء

شـ

مذكرة
بالإجابة على السؤال
الخاص بالإنجازات التي
حققتها الحكومة في مجال
سيادة القانون وعدالة التطبيق وتعزيز مسيرة العمل الوطني

بالإشارة إلى كتاب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى رقم (٢٠٠٣-١-٨٩) المؤرخ ٢٠٠٣/١١/٤م بشأن السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى عبدالرحمن محمد جمشير لبيان الإنجازات التي حققتها الحكومة خلال العام المنصرم في مجال تحقيق أهداف برنامج الحكومة ومن بينها سيادة القانون وعدالة التطبيق وتعزيز مسيرة العمل الوطني ، باعتبارها من مجموعة الأهداف التي احتوى عليها برنامج عمل الحكومة الذي قدم إلى المجلس الوطني.

نفيد بأن الحكومة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر قد قدمت في ٢٨/١٢/٢٠٠٢م برنامج عملها إلى المجلس الوطني ، ولقد جاء في هذا البرنامج ما نصه : (يستند برنامج عمل الحكومة في المرحلة المقبلة على مجموعة من السياسات والبرامج تعزز الأمن والاستقرار للمجتمع ، وتحقق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وترتقي بالمستوى المعيشي للمواطنين ٠٠٠) ، كما ورد فيه كذلك النص التالي : (هذه السياسات للحكومة تستند على تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وعلى التعاون الكامل بين كافة السلطات من أجل إنجاز المشروع الوطني بحيث تقوم هذه السياسات ، أي سياسات تنفيذ برنامج الحكومة ، على أسس من سيادة القانون، وعدالة التطبيق، وتعزيز مسيرة العمل الوطني ، ودعم وتطوير العمل البلدي وأجهزة ومؤسسات المجتمع المدني) ، مما تقدم نجد أن برنامج الحكومة الذي عرضته الحكومة على حضرتكم يقوم على مجموعة من السياسات ، وأن هذه السياسات بدورها تستند إلى مجموعة من الأسس الهامة قوامها تعاليم ديننا

الإسلامي الحنيف ومبدأ المشروعية وسيادة القانون وعدالة التطبيق وتعزيز مسيرة العمل الوطني ودعم وتطوير العمل البلدي والعمل على تطوير أجهزة ومؤسسات المجتمع المدني .

وتحقيقاً للأسس والثوابت التي اشتمل عليها برنامج عمل الحكومة ، فقد أصدر صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر توجيهاته إلى كافة الوزارات والأجهزة الحكومية لتقديم برامج عملها التفصيلية بالشكل الذي يترجم التوجهات والرؤى الواردة في برنامج عمل الحكومة وذلك من خلال تعميم صدر بهذا الخصوص من صاحب السمو رئيس الوزراء حدد فيه سموه ٤ فبراير ٢٠٠٣م كآخر موعد لتقديم برامج الوزارات التفصيلية . وفور أن تقدمت الوزارات والأجهزة ببرامجها إلى مجلس الوزراء الموقر في التاريخ المحدد ، شكل المجلس بناء على أمر صاحب السمو رئيس الوزراء لجنة وزارية خاصة ذات مستوى رفيع ضمت في عضويتها رؤساء اللجان الوزارية الخمس الدائمة بمجلس الوزراء إضافة إلى ثلاثة وزراء آخرين من ذوي الاختصاص والعلاقة . ولقد درست هذه اللجنة الوزارية الخاصة على مدى حوالي عشرين اجتماعاً عدا الاجتماعات الفرعية هذه البرامج ورفعت توصياتها بشأنها أولاً بأول إلى مجلس الوزراء الذي بحثها هو الآخر في العديد من الجلسات إلى أن تم إقرارها .

وحرصاً من الحكومة على ضمان التزام الوزارات بتنفيذ هذه الخطط والبرامج على النحو الذي أقرها مجلس الوزراء الموقر ، فقد أنشأ جهاز جديد في ديوان صاحب السمو رئيس الوزراء يقوم بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء بمتابعة تنفيذ برامج الحكومة ويتحقق من تنفيذ الوزارات للبرامج والخطط التي أعدت في ضوء برنامج عمل الحكومة . ويسرنا أن نرفق لحضرتكم نموذج من استمارات متابعة التنفيذ والتصورات التنظيمية لتطوير تقارير المتابعة هذه بالشكل الذي يمكن الحكومة ممثلة بصاحب السمو

رئيس الوزراء من التأكد من استمرار ارتباط البرامج التفصيلية للوزارات مع برنامج العمل الحكومي الذي عرض على المجلس الوطني وقياس مدى تنفيذها والوقوف على أي عقبات لتذليلها وذلك من أجل ضمان تحقيق الأهداف المرسومة .

إلى جانب ذلك ، فقد أكد برنامج عمل الحكومة على أن مجموعة الأهداف التي احتواها البرنامج لا تتحقق إلا بتعاون كافة السلطات في الدولة ، وفي مقدمتها السلطة التشريعية ذاتها التي تختص أولاً بسن القوانين وثانياً بالرقابة على أعمال الحكومة وثالثاً بالشئون المالية التي خصها بها الدستور ، أي أنه بتعاون السلطات جميعاً بما فيها السلطة التشريعية تتحقق الأهداف وعلى الأخص مبدأ المشروعية وسيادة القانون ، والعدالة في التطبيق ، وتعزيز مسيرة العمل الوطني .

وأما السلطة التنفيذية وفي مجال تنفيذ برنامج الحكومة الذي تعهدت به أمامكم فقد ألزمت الوزارات والأجهزة الحكومية بتقديم تقارير دورية كل ثلاثة شهور وأخرى سنوية من أجل قياس المدى الذي قطعه الوزارات في تنفيذ برامجها على أسس سليمة من سيادة القانون ، وعدالة التطبيق بما يعزز الأمن والاستقرار للمجتمع ، ويحقق أعلى مستوى من النمو الاقتصادي .

إن الحكومة، ممثلة بمجلس الوزراء أو أية لجنة خاصة تختص بمتابعة تنفيذ برامج الحكومة ، سوف تراعي أن يكون تنفيذ الوزارات للبرنامج الحكومي قائماً على الأهداف والأسس التي سبق ذكرها وفي مقدمتها ما جاء بسؤال العضو المحترم من ضرورة أن يكون التنفيذ مستمداً من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ، ومرتكزاً على أساس من المشروعية وسيادة القانون ، ومراعياً عدالة التطبيق بين فئات المجتمع المختلفة ، وقادراً على تعزيز مسيرة العمل الوطني . كما

تحرص الحكومة دائماً على نشر ثقافة الديمقراطية وهذا يتجلى في برامج مختلفة على صعيد اختصاصات الوزارات والمؤسسات الرسمية مثل التربية والتعليم والجامعات والمؤسسات الإعلامية والثقافية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة وكذلك من خلال تشجيع نشرها في برامج مؤسسات المجتمع المدني .

وآمل في النهاية أن أكون قد أوضحت في الإجابة عن السؤال الهام المقدم من العضو المحترم مع التأكيد أن كافة السلطات في المملكة مطالبة بالتعاون فيما بينها وبالنحو الذي يجعل عملها قائماً على أسس مستمدة من مبدأ المشروعية وسيادة القانون ، ومرتكزاً على عدالة في التطبيق وهادفاً نحو تعزيز مسيرة العمل الوطني ، وأن السلطة التنفيذية - بوجه خاص - ملتزمة أمام مجلسكم الموقر بأن يكون تنفيذ برنامجها الذي قدم إلى المجلس الوطني مستنداً إلى تلك الأسس التي وردت بسؤال العضو المحترم .

ختاماً أتقدم لمجلس الشورى الموقر رئيساً وأعضاء بالشكر والتقدير على إتاحة الفرصة لنا للمناقشة والحوار البناء من أجل تعزيز مسيرة العمل الوطني ، وأخص بالذكر الأخ العزيز النائب الأول لرئيس المجلس الذي تفضل بالسؤال .

وعلى الله قصد السبيل .

محمد بن إبراهيم المطوع
وزير شؤون مجلس الوزراء

